سلسلة إصدارات أكاديمية الحكمة العقلية (13)

منتهى المراد
في
علم أصول الاعتقاد

الأستاذ الدكتور أيمن المصري

پدید آورنده: مصری، ایمن، ۱۳۳۳-
عنوان: منتهی المراد فی علم اصول الاعتقاد
تکرار نام پدید آورنده: أیمن المصری
مشخصات نشر: قم: **دفتر نشر مصطفی**، ۱۴۳۵هـ = ۲۰۱۴م = ۱۳۹۳
مشخصات ظاهری: ۲۰۸ ص
فروست: سلسله انتشارات آکادمی حکمت عقلی ۱۳
شابک: ISBN: 978-964-466-125-9
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: کتابنامه: ص.[۲۰۱] – ۲۰۶؛ همچنین به صورت زیرنویس.
یادداشت: عربی
موضوع: عقل (اصول عقاید)
موضوع: عقل – جنبه‌های مذهبی – اسلام
موضوع: ادله (عقاید)
موضوع: اصول عقاید شیعه
شناسه افزوده: آکادمی حکمت عقلی
رده کنگره: ۱۳۹۳ ، ۹ م ، ۶ م ، / ۲ / ۱۶۶ BP
رده دیویی: ۳۱۲ / ۲۹۷
شماره مدرک: ۳۱۱۳۲۸۹

هوية الكتاب

الكتاب:	**منتهى المراد في علم أصول الاعتقاد**
المؤلف:	**الأستاذ الدكتور أيمن المصري**
المراجع اللغوي:	**أسعد التميمي**
الإخراج الفني:	**أمجد الأنصاري**
تصميم الغلاف:	**عباس كبير**
الناشر:	**المصطفى**
القطع:	**وزيري**
العدد:	١٠٠٠
الطبعة:	**الأولى سنة ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م**
رقم الإيداع الدولي:	978-964-466-125-9

جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية الحكمة العقلية

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ *
وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾
الرحمن: ٧ - ٩.

مقدِّمة المصنِّف

الحمد لله الذي رفع السماء ووضع الميزان، وكرّم الإنسان، وأخرجه بنور العقل من ظلمات الظنون والأوهام، وجعل العقل الرسول الباطن والحجّة القائمة على الآنام.

والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل بريته، الرسول الأمجد والنبيِّ المؤيَّد سيِّدنا المصطفى محمَّدٍ، وعلى عترته الطاهرة، النجوم الزاهرة والعقول الظاهرة، شهداء دار الفناء، وشفعاء دار البقاء.

أمَّا بعد، فلا يخفى على العاقل أهمّية الفكر والاعتقاد في حياة الإنسان، وتأثيره المباشر على سلوكه الفردي والاجتماعي، فالإنسان ينطلق في أفعاله الاختياريَّة من مبادئ علميَّة عمليَّة قريبة تتعلّق بما ينبغي فعله أو تركه، وتمثّل اعتقاده العملي القيمي المسمَّى بالآيديولوجيَّة، أو فروع الدين والاعتقاد، وهو متفرّع بطبعه من اعتقاده النظري ورؤيته الكونيَّة المتعلّقة بما هو كائن عن الإنسان والعالم والمبدأ والمعاد، أو أصول الدين والاعتقاد.

فاختلاف الممارسات السلوكيَّة بين البشر في هذه الحياة الدنيا، إنَّما مرجعه للاختلاف في أصول الاعتقاد وفروعه، والذي أدّى بدوره إلى وقوع الصراعات والنزاعات الطائفيَّة الاجتماعيَّة والسياسيَّة بينهم على مرِّ التاريخ.

ونحن لو تأمّلنا جذور الاختلاف الفكري بين الناس، نجد أنَّ مرجعه هو في اختلاف أنماط وطرق التفكير التي يعتمدها كلُّ إنسانٍ مع نفسه، حيث إنَّ الفكر

وليد التفكير، وهذه المناهج التفكيرية هي التي نسمّيها بمصادر المعرفة الإنسانيَّة.

والعقل الضروري كما يحكم بضرورة الاستناد إلى دليل في تحصيل الاعتقاد، يحكم أيضا بضرورة أن يكون الدليل المستند إليه دليلاً معتبراً صالحاً للكشف عن الواقع، وإلَّا فوجود الدليل غير المعتبر وعدمه على حدٍّ سواء.

ومن أجل ذلك، فقد اجتهد الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) على مرِّ التاريخ في البحث عن حجيَّة أدلة استنباط الأحكام الشرعية في فروع الاعتقاد، وعن أحوال وأحكام المكلّف في حالات القطع والظن والشك في الحكم الشرعي، وقاموا بتأصيل هذا المسائل وتنقيحها في علم أصول الفقه الشريف، والذي يُعدّ من المباحث الرئيسيَّة والأساسيَّة في الحوزات العلمية منذ قرون مديدة. وقد ترتب على هذا العلم تقنين أصول الاستنباط الفقهي بنحوٍ علمي معتبر، بحيث أصبح علم الفقه الإسلامي منضبطاً بالقواعد والمعايير العلميَّة، وأضحى مصوناً من التحريف، وعصيّاً على التزييف.

ولكن وللأسف الشديد، لم يستن أحد من علماء الإسلام في أصول الاعتقاد بهذه السنَّة الحسنة التي سنّها الفقهاء في فروع الاعتقاد، فأمست أصول الدين بلا ضوابط ولا قوانين، تتناولها على مرِّ الزمان أيدي الجهّال والمبتدعين، ويعربد في حريمها الأشرار من الدجّالين والزائغين، الذين ابتدعوا الملل والنحل، وفرّقوا بين العباد، وجعلوا الناس طرائق قدداً.

وهذه المحنة الفكريَّة التي تعيشها حوزاتنا العلمية ومعاهدنا الدينيَّة، تعيش أسوأ منها المدارس والجامعات الأكاديميَّة التي أصبحت مرتعاً خصباً للمادّيين والشكّاكين من المتغربين، الذين لم يدعوا عروة من عرى الإسلام إلَّا ونقضوها، ولا قيمة من قيمه وشرائعه إلَّا وبدّلوها، حيث استهدفوا جميع المباني المعرفيَّة والفلسفيَّة والتشريعيَّة للدين، وترى شباب الأمَّة في كلِّ يومٍ يخرجون من دين الله أفواجاً.

وتقف أغلب الحوزات العلميَّة والمؤسسات الدينيَّة موقف المتفرج العاجز عن المواجهة، بعد ضياع القانون العقلي وفقدان الرقابة الحاصل من الخلل الواضح في مناهجها الدراسيَّة، وبعد إقصاء العلوم العقليَّة عن ساحة التعليم الديني، واستبدالها بالمناهج النقليَّة والكلاميَّة والعرفانيَّة التي زادت من الأزمة وعمّقت المحنة.

ومن أجل كلِّ هذا، فقد مسّت الحاجة إلى وجود علم أصول الاعتقاد في الحوزة العلميَّة بإزاء أخيه علم أصول الفقه، من أجل تقنين وتنقيح طرق استنباط المعارف الاعتقادية بنحوٍ علمي موضوعي، بعيداً عن الميولات النفسيَّة والاستحسانات الشخصيَّة، والارتكازات العرفيَّة والمذهبيَّة، التي جرّت الويلات والمصائب على الأمَّة على مرِّ التاريخ، وإلى يومنا هذا.

ونحن عندما نشرع في تأسيس هذا العلم الشريف، فلا ننكر ولا نتنكّر لفضل الحكماء الأوّلين علينا، الذين مهَّدوا لنا الطريق بتأسيسهم وتنقيحهم لقواعد التفكير الصحيح، ومناهج المعرفة المختلفة، وتحمّلوا المحن والصعاب في مواجهة تشكيك المرجفين وتوهين الجاهلين؛ والناس أعداء ما جهلوا.

وسوف نعتمد في تحقيق وتنقيح مسائل هذا العلم على المنهج العقلي البرهاني، الذي ينطلق من مبادئ علميَّة يقينيَّة تتناسب مع طبيعة موضوعه، حيث لا ينفع هنا إلَّا العلم اليقيني الحقيقي، دون الظني أو الاعتباري.

وبطبيعة الحال، فإنَّ التأسيس والتأصيل غالباً ما يكون في بدايته صعباً، وغير مستوفي الكمال من جميع الجهات، كما كان الحال في علم أصول الفقه وسائر العلوم في بدايتها، وما نتمناه على الله العلي القدير أن يوفقنا لوضع اللبنة الأولى بنحوٍ محكم وصحيح على طريق الاستكمال، لتأتي بعد ذلك قافلة المتأخّرين من العلماء والمحقّقين، ليكملوا بعد ذلك تعبيد الطريق نحو الغاية المنشودة والنهاية المطلوبة.

وقد رتَّبت مباحث هذا الكتاب على تمهيد وثلاثة مقاصد وخاتمة، وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد

جرت سنَّة الحكماء والعلماء الأوّلين على تصدير علومهم، بما يسمَّى بالرؤوس الثمانية للعلم، والتي تكون بمثابة المقدِّمة التمهيديَّة التي يُطلّ من خلالها الطالب على معالم العلم الذي يريد أن يتعلّمه؛ لكي يكون سالكاً على بصيرة من أمره، ونحن نستن بسنَّتهم ونسير على هديهم في تصدير هذا العلم بهذه الرؤوس التمهيديَّة، فنقول:

أوَّلاً: تعريف العلم: هو العلم الباحث عن حجيَّة أدلة استنباط المعارف الاعتقاديَّة النظريَّة الكليَّة الدينيَّة، ودائرة حجيَّتها، والعلاقة الحاكمة بينها.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أنَّ معنى الحجيَّة هنا ليس بمعنى الحجيَّة العملية، أي المنجزيَّة والمعذريَّة كما هو في علم أصول الفقه، ولا بمعنى مايُحتج به على الخصوم كما في صناعة الجدل، بل بمعنى الكاشفيَّة عن الواقع في نفس الأمر، ودائرة الحجيَّة بمعنى مدى صلاحيتها ووثاقتها للكشف والحكاية عن الواقع، ونسبة هذا العلم إلى علم العقائد كنسبة علم أصول الفقه إلى علم الفقه.

أمَّا اكتفاؤنا هنا بالبحث عن المعارف الدينيَّة دون سائر المعارف العلميَّة الأخرى؛ فلأنَّ أصحاب المدارس العلميَّة الأخرى، كالعلوم الرياضيَّة والطبيعيَّة، قد وضعوا لأنفسهم أصولاً وقواعد منقّحة خاصّة بهم، ولم يهملوها كما أُهمِلت المعارف الدينيَّة النظريَّة.

وأمَّا اقتصارنا على بيان المعارف الدينيَّة النظريَّة دون العمليـة منهـا؛ فـلأنَّ الفقهاء الأصوليين (شكر الله سعيهم) قد كفونـا مؤونتهـا في علـم أصـول الفقـه الإسلامي، بالإضافة لخروج هذه المعارف العمليَّة عن محلِّ بحثناهنا.

وانحصار البحث هنا في المطالب الاعتقاديَّة الكليَّة دون الجزئيَّة؛ لكون العلم الحقيقي لا يتعلّق بالذات إلَّا بها، كما سيتبيَّن بعد ذلك.

ثانياً: واضع العلـم: مهّـد له الحكمـاء المتقـدّمون، ببيـان القواعـد العامّـة للتفكير الصحيح في صناعة المنطـق الـصوري، ومنـاهج الاسـتدلال المختلفـة في الصناعات الخمس، كما سنشير إلى ذلك مستقبلاً إن شاء الله تعالى.

وفي الحقيقة، فإنَّ الحكماء كانوا يرون أن مـا أوردوه ونقّحـوه مـن القواعـد والأصول العقليَّة والمناهج المعرفيَّـة في صـناعة المنطـق كافٍ في إرشـاد الطـالبين، وهداية المسترشدين إلى علم أصول الدين، وغيره من العلوم الإنـسانيَّة والطبيعيَّـة، كما سيتبيَّن في مطاوي البحث، إن شاء الله تعالى.

ولكـن وللأسف الشديد، فقد أعرض أغلب علماء الدين والمفكّرين عـن هذه القواعد الرصينة والقويمة، واتبعوا الظن وما تهوى الأنفس، فانقسمت الأمَّة إلى فرق ومذاهب شتَّى متناحرة، كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون.

ولعلَّنا نشير في مستقبل القول إلى هـذه المـذاهب غـير العقليَّـة ودوافعهـا النفسيَّة والسياسيَّة، والتي أوقعت الأمَّة في مستنقع الفتنة والصراع.

ثالثاً: موضوع العلم: موضوع هذا العلم هو نفس أدلـة اسـتنباط المعـارف الاعتقاديَّة النظريَّة الدينيَّة من حيث حجيَّتها، ودائرة حجيَّتها، وعلاقة بعضها ببعض.

ويمثّل الموضوع الجزء الأوَّل من ماهيَّة العلم، وهو ما له البرهان، وقد سـمّي بـ(الموضوع)؛ لأنَّه هو الذي يوضع أمام العقـل أوَّلاً للحكـم عليـه، وهـو قطـب الرحى الذي تدور حوله مسائل العلم، ويبحث عن عوارضه الذاتيَّة فيها.

وقد ثبت في صناعة البرهان أنَّ لـكلِّ علـمٍ موضـوع، وهـو إمَّـا أن يكـون

بمثابة الكلِّ لمجموع موضوعات مسائله كعلم الطب، أو بمثابة العنوان الكلي العام الذي تندرج تحته موضوعات المسائل كأغلب العلوم. ثمَّ إنَّ عموميَّته لها إمَّا أن تكون كعموميَّة الجنس لأنواعه، كعلم الطبيعيات والرياضيات، أو كعموميَّة العرض العام لمصاديقه، كالفلسفة الإلهية.

وثبت أيضاً أنَّ العلوم تتمايز بتمايز موضوعاتها الكليَّة، وهو المانع من تداخل العلوم مع بعضها البعض في مقام التعليم والتعلّم.

مناقشة صاحب "كفاية الأصول"

وقد ذهب **الآخوند الخراساني** إلى أنَّ العلوم تتمايز بتباين أغراضها لا موضوعاتها، قال: (وقد انقدح بما ذكرنا أنَّ تمايز العلوم إنَّما هو باختلاف الأغراض الداعية إلى التدوين لا الموضوعات)[1].

أقول: هذا المذهب مع مخالفته لما أطبق عليه الحكماء والمناطقة في صناعة البرهان، فهو غير صحيح في نفسه؛ للأسباب التالية:

الأوَّل: إنَّ تصوّر الغاية من العلم لا يمكن قبل تصوّر موضوع العلم، ولو إجمالاً؛ لأنَّ الغاية هي ما لأجله الفعل، وفعل العالم هو تحقيق مسائل العلم، التي هي عبارة عن الأحكام الخاصة بموضوعه، أو بعبارةٍ أخرى: فإنَّ تعيين الغاية من العلم يستلزم معرفة نفس العلم الذي يُراد تدوينه لتحصيل الغاية، والذي هو عبارة عن البحث عن مجموع مسائله في الجملة، والتي تتمحور بطبيعتها حول قطب واحد، وهو موضوع العلم.

الثاني: إنَّه قد أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات؛ إذ إنَّ وحدة الغرض التي جعلها ملاكاً لاندراج المسائل المختلفة في علمٍ واحد، إنَّما منشؤها وحدة الجهة الجامعة بين هذه المسائل ـ بناءً على السنخيَّة ـ وإلَّا لاستلزمت أيُّ مسألةٍ أيَّ

(١) كفاية الأصول، ج١: ص٢٢.

غرضٍ، وهو محال.

وهذه الجهة الواحدة الجامعة هي موضوع العلم لا غير، سواء أكان هذا الجامع حقيقياً أم انتزاعياً أم اعتبارياً، فالعلوم تتباين بموضوعاتها أوَّلاً وبالذات، وبأغراضها ثانياً وبالعرض.

وبعبارةٍ أخرى: إنَّ ملاك المسألة العلميَّة هي في كون محمولها من العوارض الذاتيَّة الخاصّة بموضوعها، سواء على نحو الحقيقة كما في العلوم الحقيقيَّة، أو في ظرف الاعتبار كما في العلوم الاعتباريَّة، وإلَّا لتداخلت مسائل العلوم مع بعضها البعض، ومعنى كونها كذلك أن يكون موضوعها أو ما يقوّمه مأخوذاً في حدِّ محمولها، وهو يمثّل الجهة المشتركة بين المسائل المختلفة المحصِّلة للغاية من تدوين العلم.

الثالث: إنَّ تمايز العلوم بموضوعاتها، إنَّما يكون لها في حدِّ نفسها وبحسب ذاتها، وتمايزها بأغراضها يكون لها من حيث هي في نفس الباحث، فيكون تمايزاً لها بالعرض لا بالذات، فهو قد خلط بين تمايز العلوم وتمايز العلماء.

رابعاً: مبادئ العلم: وهو الجزء الثاني الداخل في ماهيَّة العلم التي منها البرهان. والمراد منها مجموع المفاهيم والقضايا التي لابُدَّ أن تكون مسلَّمة للباحث قبل الدخول في تحقيق مسائل العلم. وكونها مسلَّمة إمَّا لوضوحها في نفسها أو لأنَّها مُبيَّنة في علمٍ آخر.

وتشتمل المبادئ التصوريَّة على تصوّر موضوع العلم، وموضوعات المسائل ومحمولاتها، أمَّا المبادئ التصديقيَّة فتتضمن الأصول البديهيَّة البيّنة أو المبيّنة في علم آخر، بالإضافة إلى ثبوت موضوع العلم وموضوعات مسائله. أمَّا ثبوت محمولات المسائل في نفسها والتي هي عين ثبوتها لموضوعاتها، فهي من مسائل العلم لا من مبادئه.

وتنقسم المبادئ هنا في هذا العلم إلى مبادئ تصوريَّة عامّة بيّنة أو قريبة

منها رائجة في صناعة المنطق، ومبادئ تصديقيَّة، وهي القضايا البيّنة واجبة القبول أو المبيّنة بها في صورة القياس العقلي البرهاني.

وقد بُيِّن في صناعة البرهان أنَّ المبادئ التصوريَّة والتصديقيَّة لأيِّ علمٍ هي التي يبتني عليها تحقيق مسائل هذا العلم، وأنَّ وثاقة العلم واعتباره تدور مدار وثاقة مبادئه واستحكامها.

فالمنهج المتّبع لتحقيق مسائل هذا العلم هو المنهج العقلي البرهاني؛ حيث إنَّ مسائل هذا العلم الاعتقاديَّة النظريَّة الكلية مطالب برهانيَّة، لا يُطلب فيها إلَّا اليقين الصادق المطلق الثابت، وهو ما لا يؤمّنه إلَّا البرهان العقلي، كما أنَّ محمولاتها من العوارض الذاتيَّة الحقيقيَّة لموضوعاتها، ممَّا يقتضي إثباتها أن يكون الحد الأوسط في الدليل المستعمل ذاتيا لموضوعاتها، وتكون محمولاتها ذاتيَّة له، وهو من مختصّات الدليل البرهاني لا غير.

خامساً: مسائل العلم: وتمثّل الجزء الثالث من ماهيَّة العلم التي عليها البرهان، وهي إمَّا أن تكون موضوعاتها نفس موضوع العلم كعلم الحساب، أو جزؤه، كعلم الطب، أو جزئيِّه كعلم الطبيعة، وأمَّا محمولاتها فهي من العوارض الذاتيَّة لموضوعاتها، أي التي تؤخذ موضوعاتها أو ما يقوّمها في حدِّها، كما هو الحال في العلوم الحقيقيَّة وسائر الصناعات البرهانيَّة.

ومسائل هذا العلم ـ التي نريد التعرّض لتحقيقها ـ نستعرضها من خلال ثلاثة مقاصد، هي:

الأوَّل ــ الإدراك ونفس الأمر: حيث نتعرّض فيه لبيان مراتب الإدراك وقواعد التفكير الصحيح، وأنحاء الانتقالات الذهنيَّة من المعلوم إلى المجهول كما جاءت في صناعة المنطق بنحوٍ مختصر ونافع، ولا سيَّما صناعة البرهان التي هي ثمرة المنطق وغايته؛ لكي يتعلم الجاهل، ويتنبه الغافل إلى أهمّية قواعد هذه الصناعة العلمية الشريفة، التي ما وضعها صاحبها ـ انطلاقاً من الفطرة العقليَّة

الإنسانيَّة ـ إلَّا لتكون ميزاناً لنا؛ لنبني عليها اعتقاداتنا ورؤيتنا الكونية الواقعيـة، لا لكي نسيء فهم قواعدها ونستبدلها بمنطقٍ آخر موهوم، كما فعل **الحـداثويون**، أو نجعلهـا وراء ظهورنـا ونتبـع أهواءنـا وظنوننـا وخيالاتنـا كمـا ذهـب **المـادّيون والأخباريون والصوفيون**، أو نستعملها فقط في الجـدل والاحتجـاج على خـصومنا بالمقدار النافع في الدفاع عن عقائدنا العاميَّـة وارتكازاتنـا العرفيَّـة، كمـا فعـل **المتكلّمون**.

كما سنشير فيه إلى معنى الحقِّ والصدق ومراتب نفس الأمر، وسبل التحقّق منها والوصول إليها بالطرق المختلفة؛ حتَّى تتضح لنا الأمور كما ينبغي أن تكـون عليه في الواقع دون تداخل أو إبهام.

وسوف يتبيَّن لنا أثناء هذا البحث أنَّ هناك قواعد وأصول علميَّـة واضـحة وشاملة وموضوعيَّة، يمكن للمـسترشد الباحـث عـن الحقيقـة أن يـستند إليهـا، ويعتمد عليها، ويتوحد العلماء والمفكّرون حول محورها، ويكون البحث العلـمي والحوار الفكري في مختلف المجالات على أساسها.

ولكن وللأسف الشديد، فإنَّ أعـداء الحقيقـة والإنـسانيَّة مـن الجـاهلين والزائغين، هم الذين أعرضوا عن هذه القواعد العقليَّـة الرصـينة، وحرّفوهـا عـن مواضعها، وحجبوا الناس عنها، واستبدلوها بغيرها؛ حتَّى يخلوا لهم البحث والكلام بعيداً عن المحاسبة المنطقية والرقابة البرهانية، فأوقعوا الأمّـة في مـستنقع الحـيرة والضلالة، وألقوا بها في أتّونِ التناحر والصراع، بعد غيبة القانون، وضياع المـيزان، وأقاموا صرح بنيانهم المعرفي الهش على أشلاء الحقّ وأنقاض الحقيقة.

الثاني ـ حجيَّة مصادر المعرفـة: وهي من أهم مباحث الكتاب، حيـث نـضع فيه كلَّ الأدوات المعرفيَّة والقنوات العلمية المتيسّرة لنا تحـت مجهـر العقـل الأولي الضروري؛ لنفحص عن اعتبارها العلمي، ومدى صلاحيتها المعرفيَّة لكشف الواقع ومعرفة الصدق، وتشتمل على عدّة فصول:

ـ حجيَّة الحسّ وحدوده.

ـ حجيَّة التجربة وحدودها.

ـ حجيَّة العقل وحدوده.

ـ حجيَّة القلب وحدوده.

ـ حجيَّة الكتاب وحدوده.

ـ حجيَّة السُنَّة وحدودها.

ـ حجيَّة الإجماع وحدوده.

الثالث ـ تعارض الأدلة ومرجّحاتها: وبعد الفراغ عن مقتضي الحجيَّة في مصادر المعرفة المذكورة، ندخل إلى المقصد الثالث والأخير للبحث حول موانع الحجيَّة المعرفية في باب تعارض الأدلة المختلفة ومرجّحاتها، وتقديم بعضها على الآخر، وهو من المباحث الضرورية، التي دارت نزاعات كثيرة وكبيرة حولها على مرِّ التاريخ الإسلامي وغيره، الماضي والمعاصر، والتي كان مرجعها الرئيس هو الجهل بقواعد وأساليب البحث المنطقي، وغياب البحث العلمي الموضوعي عن حجيَّة مصادر المعرفة الذي أوردناه في المقصد الثاني، حيث إنَّه من البحوث الضروريَّة اللازمة قبل الدخول في مبحث التعارض.

الرابع ـ خاتمة: **وفيها ثلاثة مطالب**:

ألف: **حجيَّة القطع والظن والشك**: حيث نتناول فيها أحكام المكلّف في حالاته الثلاث: القطع، والظن، والشك، في الاعتقاد، بما يتناسب مع طبيعة البحث العقلي العقدي.

باء: **الاجتهاد والتقليد في العقائد**: وهو من المطالب التي نرجو أن تكون مقدِّمةً لتنظيم تناول الأمور الاعتقادية بين العالم والمقلِّد، على نحوٍ يشابه ما هو موجود بالفعل في الأمور الفقهيَّة الفرعيَّة، بل وسائر الأمور العقلائية في ضرورة رجوع الجاهل للعالم.

جيم: **توصيات كليَّة**: للجهات والمؤسسات والمراكز العلميَّة والتعليميَّة الدينيَّة والأكاديميَّة وسائر الجهات المعنية بالعلم والثقافة، وقد اقتبسناها من كتابنا (**أصول المعرفة والمنهج العقلي**)؛ لأهمّيتها، ولمناسبتها أيضاً لهذا الكتاب، حيث إنَّها بأجمعها نابعة من نتائج تحقيق مسائل هذا البحث، من أجل التنبيه على أمور ينبغي الأخذ بها، إن أردنا الخروج من هذه المحن والصراعات الفكريَّة والطائفيَّة، وبناء مجتمع إنساني حضاري جديد.

سادساً: الغاية من العلم: وهي المقصد النهائي الذي من أجله دُوِّنت مسائل هذا العلم، ويتوجه إليه الباحث لتحقيق غرضه من الصناعة. والغاية من هذا العلم هو تنقيح قواعد عقليَّة، وموازين علمية موضوعيَّة صحيحة لاستنباط المعارف العقائدية النظريَّة الدينيَّة، وبناء الرؤية الكونيَّة الواقعيَّة على أساسها.

سابعاً: منفعة العلم: وهي الكمالات الخارجيَّة اللازمة والمترتبة على دراسة هذا العلم، والتي منها:

ألف: **تحصيل الرؤية الكونيَّة الواقعيَّة الصحيحة المجرَّدة عن الأوهام والظنون والخرافات**: لا شكَّ في الأهمّية القصوى لهذه الرؤية الكونيَّة عن الإنسان والعالم والمبدأ والمعاد، حيث تُمثّل النظرة التفسيريَّة الكليَّة للوجود، والتي تُعدّ الركن الأساس في الفكر الإنساني، والذي تنبثق عنه الرؤية العمليَّة الكليَّة على المستوي الأخلاقي والاجتماعي والسياسي.

باء: **معرفة المباني النظريَّة الواقعيَّة لعلم الأخلاق والاجتماع والسياسة**؛ حيث إنَّها تتفرّع على الرؤية الكونيَّة الصحيحة، كما أشرنا.

جيم: **معرفة الدين الحقّ والمذهب الصحيح والقراءة الواقعيَّة لهما**: وهي من المنافع الحياتية الضرورية لأيِّ إنسانٍ، حيث يلعب الدين والمذهب والقراءة دوراً محورياً في تعيين مسير ومصير الإنسان في هذه الحياة الدنيا وما بعدها، بيان ذلك:

إنَّ المشكلة الاساسية تبدأ مع اعتناق الإنسان ديناً معيناً، دون أيِّ مبررٍ

منطقي يسوّغ له اعتناق هذا الدين دون غيره، بل تبعاً للبيئة والمحيط الذي نشأ وترعرع فيه، ممَّا يؤدي إلى تعدّد الأديان بين إلهية منسوبة إلى السماء وغير إلهية، ثمَّ يبدأ أتباع الدين الواحد في التفرّق بعد ذلك إلى مذاهب شتى، يتفرع عن كلِّ واحدٍ منها قراءات متعدّدة، لا تعتمد في كلِّ ذلك على أسس منطقية معتبرة؛ ومن هنا تنشأ الاختلافات المذهبية التي تنجر في الكثير من الأحيان إلى صراعات وحروب طائفية.

فلو تمكنّا من تأصيل وتنقيح القواعد والقوانين المعرفية الصحيحة والمشتركة بين الناس بنحو موضوعي، والتي نتعرّف من خلالها على الواقع بنحوٍ كلي محكم وثابت، وقدّمناها للناس بنحوٍ ميسّر، ما وقعنا في كلِّ هذه المشاكل والمحن، حيث يكون هناك حينها قانون منطقي إنساني مشترك يحتكم إليه الجميع في تشخيص الدين والمذهب والقراءة الصحيحة، وحتَّى لو بقيت هناك بعض الفروق والاختلافات التطبيقية، فسوف تكون فروقاً قليلة وجزئية، لا تفسد للودِّ قضية، كما في سائر العلوم والصناعات، وهذا غاية المطلوب ونهاية المأمول.

دال: معرفة المبادئ الأولى والأصول الكليَّة النظريَّة الصحيحة لاستنباط الأحكام الشرعيَّة؛ لأنَّ قواعد استنباط الأحكام الشرعية إنَّما يتمّ استخراجها على ضوء الأصول الكلية النظريَّة والعملية للدين، والتي تعتمد في صحتها على صحة المنهج المعرفي المستعمل في تحقيقها.

هاء: تحصين الإنسان من الانحراف الفكري، بعد وجود ميزان معرفي منطقي وموضوعي يستقيم على أساسه الفكر والتفكير.

واو: تحقق الأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي؛ باجتناب مبادئ الصراع والتناحر الفكري والطائفي.

ثامناً: مرتبة العلم: وهو الموقع الطبيعي للعلم بين سائر العلوم في سلّم التدرّج التعليمي.

والإخلال بهذا الترتيب الطبيعي بين العلوم الذي وضعه الحكماء في صناعة البرهان على طبق طبيعة موضوعات العلوم وغاياتها - كما هو حاصل للأسف الشديد في دراسة العلوم العقلية، بل مجموع المناهج الدراسية في الحوزات العلمية والمراكز الأكاديمية ـ يؤدي إلى مفاسد تعليمية كثيرة، والتي على رأسها عدم استيعاب المتعلّم أو سوء فهمه للعلم الذي يدرسه؛ وبالتالي عدم انتفاعه به.

والموضع الطبيعي لهذا العلم ـ كما هو ظاهر ـ يقع قبيل ما يُسمّى بعلم العقائد أو علم الكلام، بحسب تسمية المتكلّمين ـ المتكلفين لما لا يعنيهم ـ له، والذي وضعوه لأنفسهم ليكون بديلاً عن الفلسفة الإلهية، وليكونوا بعيداً عن الرقابة البرهانية، ليتمكّنوا بعدها من شرعنة اعتقاداتهم العرفية، ومبانيهم الظنية.

فما يسمَّى بعلم العقائد هو في الواقع عند الحكماء يتمثّل **بفنِّ الربوبيات أو أثولوجيا**، أو كما يسمّيه المتأخرون بالفلسفة بالمعنى الأخص. وهو إنَّما يكون بعد دراسة علم المنطق، وصناعة البرهان، وأصول الهندسة، والطبيعيات، والأحكام العامة للوجود الذي هو الفنّ المعروف بفنّ الكليات في علم الفلسفة، والذي سمّاه المتأخرون بعد ذلك بالفلسفة بالمعنى الأعم، كما سنبيّنه بنحوٍ تفصيلي في نهاية البحث عن شرائط الاجتهاد العقائدي.

ونحن إنَّما نضع هذا العلم بحسب الواقع المفروض علينا في الحوزة العلمية قبل ما يُسمّى بعلم العقائد أو علم الكلام، وبعد الفراغ من البحث الفلسفي الحكمي بحسب الترتيب المذكور؛ ليكون ناظراً للآليات التي ابتدعها المتكلّمون في استنباط المعارف العقائدية، على غرار نفس الآليات المستعملة في علم أصول الفقه ــ مع التباين الماهوي بينهما في الموضوع والمنهج والغاية ــ والتي سرت منهم بعد ذلك إلى الجمهور، ممّا تسبب في ظهور الملل والنحل المختلفة والمتناحرة، والتي ما زالت تنخر في عظام الأمة والإنسانيَّة إلى يومنا هذا.

المقصد الأوَّل

الإدراك ونفس الأمر